

التنمية المحلية بين انتظارات الساكنة وتدخلات الفاعلين بالجماعة الترابية دار بن قريش، إقليم تطوان (المغرب)

local development between the expectations of the inhabitants and the actions of the stakeholders in the territorial commune of DAR BEN KARRICH Tetouan province (Morocco)

إلياس أردة^{1*}، جامعة تطوان، (المغرب)، ilyass.arada@gmail.com

عادل مفتاح²، جامعة تطوان، (المغرب)، adilmeftah18@gmail.com

بلال الزروالي³، جامعة تطوان، (المغرب)، zaroualib@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 04-09-2020 تاريخ قبول المقال: 03-12-2020 تاريخ نشر المقال: 31-12-2020

الملخص:

يستمد موضوع الدراسة، أهميته أولا في كونه يشكل إحدى ركائز التنمية الشاملة، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية دون ربطها بانتظارات الساكنة من جهة، ومدى استجابة تدخلات الفاعلين لتلك الانتظارات، وثانيا في كون أن المجال المدروس لم يلقى ما يستحقه من اهتمام من طرف الباحثين، مع العلم أنه يشكل كمجال قروي، محاذي لمدينة تطوان مجال خصص للدراسة. ولذلك، نبتغي من وراء هذا العمل المتواضع، الكشف عن واقع الحال لمجال البحث، والواقع التنموي فيه انطلاقا من تمثيلات الساكنة وانتظاراتها في هذا المجال، وتحليل مختلف تدخلات الفاعلين، والتقاطعات بينها وبين انتظارات الساكنة. وعليه، يندرج هذا العمل في إطار الدراسات المتينة وذات مصداقية علمية، تهدف إلى صياغة وسيلة ذات منهجية واضحة، لدعم سيروية اتخاذ القرار بهدف الرقي والتطور وتحقيق التنمية المنشودة. الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية؛ انتظارات الساكنة؛ تدخلات الفاعلين؛ التشخيص الترابي.

Abstract:

The subject of the study derives its importance in being one of the pillars of comprehensive development, since it is not possible to talk about development without linking it to the waits of the population on the one hand, and the response of state interventions to those waits, and secondly in the fact that the studied field did not receive the attention it deserves from researchers, knowing that it is a village area, adjacent to the city of Tetouan, a fertile area of study.

* المؤلف المرسل.

Therefore, behind this modest work, we seek to reveal the reality of the research field and the development reality in it, based on the representations and expectations of the population in this area, and by analysing the various interventions of the State, and the intersections between them and the waits of the inhabitant. Accordingly, this work is part of the solid and scientifically credible studies aimed at formulating a clear ly-to-do method to support the decision-making process with a view to progress, development and the desired development.

Key words : local development; population requirements; state interventions; field diagnosis.

مقدمة:

تعتبر جماعة دار بن قريش، من الجماعات القروية الجبلية، التي كانت تسمى في البداية جماعة بن قريش الفوقي، إلى سنة 1962 تاريخ وضع النواة الأولى للامركزية بالمغرب، حيث كانت الجماعة تمتد على مساحة شاسعة، وتضم كل من الزينات والزيتون وأزلا، إلى أن انفصلت كل هذه المناطق لتحدث بها جماعات خاصة بها. وبحكم كونها جماعة قروية فقد استفادة على غرار باقي الجماعات الأخرى، من مجموعة من التدخلات التنموية، في إطار مجموعة من البرامج، كالبرنامج الوطني للكهربة القروية، البرنامج العام لتزويد الوسط القروي بالماء، البرنامج الوطني لبناء الطرق بالعالم القروي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مخطط المغرب الأخضر. فضلا عن تدخلات جمعيات المجتمع المدني والتعاون الدولي.

كل هذه التدخلات التنموية كان من المفروض أن تشكل قوة دفع لقاطرة التنمية بالمجال المدروس، وبالتالي الاستجابة أكثر لانتظارات الساكنة بالمنطقة. لكن المتأمل في الواقع التنموي بالجماعة، يرى أنها (التدخلات) ظلت في غالب الأحيان عاجزة عن مواكبة وتحقيق جل انتظارات ومتطلبات الساكنة المحلية في جميع المجالات. وفي ظل بقاء الفعل التنموي بالجماعة على حاله فإن مستقبل التنمية بالجماعة يبقى غامضا، ما لم يتم اتخاذ استراتيجية شاملة من أجل النهوض بالوضع التنموي بالمنطقة.

وقد عملنا على تقسيم هذا المقال إلى ثلاثة مباحث رئيسية بالإضافة إلى تقديم وخاتمة عامة. وقد ارتأينا أن نراعي قدر الإمكان الترابط بين المباحث وأن يدعم كل مبحث الآخر ويكمله كآلاتي:

المبحث الأول: ويحمل عنوان "تشخيص الموارد الطبيعية والسوسيو اقتصادية بالمجال المدروس"، وقد تم تخصيصه من أجل فهم الوضعية التنموية لهذا المجال، ومن أجل إبراز الإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها الجماعة؛

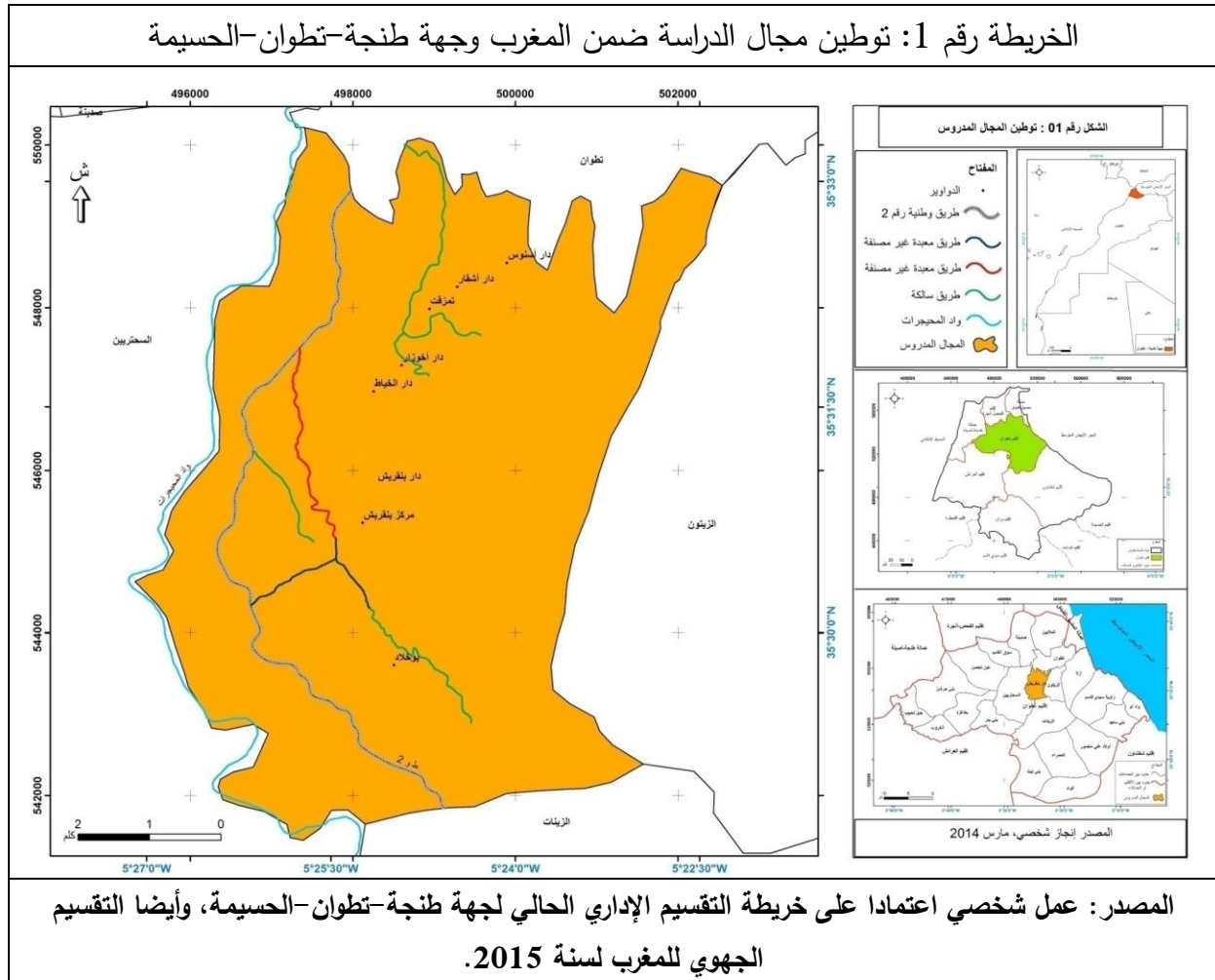
المبحث الثاني: ويحمل عنوان "انتظارات الساكنة في منظومة إشكالية التنمية المحلية"؛

المبحث الثالث: فقد أفردناه لأهم "تدخلات الفاعلين في التنمية المحلية بالمجال المدروس"؛

ولإنجاز هذا المقال، اعتمدنا على مجموعة من المناهج والمقاربات التي ساعدتنا على الإجابة على التساؤلات والقضايا المطروحة، ولأجل ذلك وظفنا المنهج الاستقرائي (الملاحظة)، ثم المنهج الاستنباطي (الاستدلالي). ووظفنا أيضا المقاربة الإحصائية القائمة على استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

المبحث الأول: تشخيص الموارد الطبيعية والسوسيو اقتصادية بالجماعة الترابية دار بنقريش

يعتبر تشخيص الموارد الترابية لمجال ما، من أجل فهم الوضعية التنموية لهذا المجال، من القضايا التي أصبحت تشغل الباحثين المختصين وأصحاب القرار، ذلك أن فهم مميزات مجال الدراسة، في جميع الجوانب، وبالتالي الآليات المتحركة في رسم معالمه، يستلزم تحديد خصائص ومميزات هذا المجال بشكل دقيق وشامل، وهذا ما جعلنا نخصص هذا الفصل، لتشخيص واقع حال الجماعة الترابية دار بن قريش، من خلال إبراز مختلف هذه العناصر قصد التعرف على الوضعية الراهنة للمنطقة، من الجانب الطبيعي والبشري، انطلاقا من المؤهلات والنواقص. وتقع هذه الجماعة بإقليم تطوان في الشمال الغربي من المغرب، تحد من الشمال بالمدار الحضري لمدينة تطوان وشرقا بجماعة الزيتون وجنوبا بجماعة الزينات وغربا بجماعة السحريين، ولا يبعد مركز الجماعة عن مركز مدينة تطوان إلا بحوالي 15 كلم (الخريطة رقم 1).



خلال المحاولة التي قمنا بها من أجل تشخيص الموارد الطبيعية والسوسيو اقتصادية للجماعة، والتعرف على مختلف مميزاتا الطبيعية والبشرية والأنشطة الاقتصادية وكذا التجهيزات والبنيات التحتية، اتضح لنا أن هذه المنطقة تتوفر على مؤهلات طبيعية مهمة ومتنوعة قلما نجدها مجتمعة في المناطق الأخرى، التي ستساهم لا محال في التنمية المحلية. ومن بينها: الموقع المتميز للمنطقة، فهي تتميز بجو صحي أهلها لإقامة مستشفى الأمراض الصدرية، إلى جانب توفرها على كتلة جبلية ذات تكوينات كلسية، والتي تسمح ببروز مجموعة من نقط الماء، وبمناخ متوسطي معتدل شبه رطب، متوسط التساقطات السنوية هو 750 ملم، تتراوح معدلات درجة الحرارة الدنيا والقصى ما بين 35° و 8°، ويبلغ متوسط درجة الحرارة 22°. وتحتضن الجماعة كتلة بشرية مهمة تتصف بالفتوة والشباب، وتعرف حاليا نموا ديمغرافيا سريعا، الذي يوازيه توسع عمراني، غير متحكم فيه.

ويبقى النشاط الفلاحي بالجماعة القروية نشاطا تقليديا على العموم، ويرجع ضعفه إلى عوامل طبيعية التي تحكمت في محدودية مساحة الأراضي الزراعية، إضافة إلى سيطرة الاستغلاليات المجهريّة وعدم استعمال الوسائل العصرية. مما دفع العديد من السكان الذين كانوا يعتمدون على النشاط الفلاحي، إلى مزاوله أنشطة أخرى مرتبطة بالمدينة والمتمثلة في قطاع التجارة والخدمات. بينما شهد القطاع الثاني والمتمثل في الصناعات الاستخراجية تراجع كبير في السنوات الأخيرة نتيجة إغلاقه لما يسببه من إخلال بالتوازن البيئي على مستويات عدة. ويجب ألا نغفل دور الطريق الوطنية رقم 2 بالنسبة للتحويلات الجغرافية التي شهدتها الجماعة، إذ وفرت إمكانيات عديدة للمستثمرين الحضريين خصوصا بإقامة مرافق ذات طابع اقتصادي، كمحطات البنزين المتعددة الخدمات والمقاهي والمحطات الترفيهية. وبذلك أتاح هذا المحور للجماعة القروية لدار بن قريش فرصاً لاستقطاب أنواع مختلفة من الأنشطة.

أما فيما يخص البنيات التحتية، فرغم المجهودات المبذولة، من قبل القائمين على الشأن المحلي ومختلف الفاعلين فإن ما يمكن استنتاجه هو أن المنطقة مازالت تفتقر إلى البنيات التحتية التي من شأنها المساهمة في رسم معالم التنمية المحلية، خاصة في النقاط التالية:

- نقص في البنيات القاعدية كطرق.
- نقص في البنيات السوسيو ثقافية.
- غياب مشاريع من شأنها خلق فرص شغل مهمة.

أمام هذا الوضع القائم، والذي لا يرقى إلى مستوى وحجم الجماعة، يجعلنا نتساءل عن نظرة وتقييم الساكنة المحلية، لهذا الوضع، وماهي انتظاراتها من أجل وضع تنموي أفضل لمجالها؟ وهذا ما سوف نتعرف عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: انتظارات الساكنة في منظومة إشكالية التنمية المحلية

تعتبر دراسة انتظارات الساكنة المحلية من أهم مرتكزات التنمية المحلية، وعنصر فعال في التشخيص الترابي لمجال معين، من أجل وضع برنامج تنموي، يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجالية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. كما تمكن دراسة الانتظارات من ترتيب الأولويات التنموية كما تراها الساكنة، وبالتالي نساهم بشكل أو بآخر في إشراكها في تسطير البرامج التنموية وتنفيذها.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المحور، من خلال انتظارات ساكنة الجماعة القروية دار بن قريش، من الفاعلين في المجال التنموي، وارتباطها بالتنمية المحلية، وذلك من خلال تحليل المعطيات الواردة في الاستثمار الميدانية، الموجهة للساكنة المحلية، تبعا لمجموعة من المحاور التي تناولتها الاستثمار، بحيث سنعمل في البداية على إلقاء نظرة على علاقة المستجوبين بالفاعلين، وتقييمهم للواقع التنموي بالمجال. ثم تحليل ودراسة انتظارات الساكنة حسب الأولويات، ومجالات التدخل، بشكل يمكن معه بلورة مشروع تنموي، تحتل فيه احتياجات الساكنة الأولوية وفق ما تراها مناسبة لمجالها الترابي، ويمكن المساهمة في خلق تنمية مستدامة.

المطلب الأول: نظرة السكان لتدخلات الفاعلين وتقييمهم للوضعية التنموية بالمنطقة

أولاً: دينامية الفاعلين كما تراها الساكنة

في البداية يجب الإشارة إلى أن إدراك معنى الفاعلين التنمويين لدى ساكنة المجال المدروس، يختلف من شخص إلى آخر حسب المستوى الدراسي، ويتم في بعض الأحيان انطلاقاً من الخلفية الفكرية لكل شخص، ومن أجل معرفة دينامية الفاعلين كما يراها المستجوبين، تم إدراج سؤال في الاستثمار المخصصة للسكان تهم هذا الغرض.

وعلى العموم ومن خلال قراءة النتائج المحصل عليها في الرسوم البيانية، اتضح لنا وبالملموس أن الجماعة المحلية، هي التي حصلت على أعلى نسبة 87.01% (من مجموع النتائج الخاصة بجماعة دار بن قريش) من التأييد في تدخلاتها التنموية وديناميتها. ويأتي هذا التأييد بعد الانجازات التي تمكنت من تحقيقها إما في شكل مبادرات فردية أو بشراكة مع مختلف الفاعلين في مجال التنمية، التي تشكل (اتفاقيات شراكة) المحرك الأساسي لأغلبية البرامج التنموية. وتأتي الجمعيات المحلية في المرتبة الثانية من حيث الدينامية بـ 88.31% (من مجموع النتائج الخاصة بالجمعيات المحلية)، ويرجع السبب في ذلك إلى كون المجال المدروس يعرف نشاط مهم لهذه الجمعيات، حيث ساهمت في تنفيذ بعض المشاريع التنموية، سواء مع الأجهزة الرسمية للدولة أو عن طريق التعاون الدولي، الذي بدوره ساهم في الرفع من وثيرة التنمية بالمنطقة بتمويله مجموعة من المشاريع (بيئية، ثقافية، اقتصادية...).

ثانياً: تقييم الساكنة للخدمات المقدمة من قبل الفاعلين والعلاقة التي تربطهم

من خلال هذا العنصر سنحاول مقارنة مستوى تدخلات الفاعلين، انطلاقاً من تمثيلات الساكنة لها التي يبقى رأيها في هذا الجانب هو الحكم الأول والأخير باعتبارهم المعنيين الأوائل لتدخلات الفاعلين. حيث

تبين أن نسبة 26.62% فقط من المستجوبين هم الذين عبروا عن رضاهم على الخدمات المقدمة من قبل الفاعلين، وقد عبر حوالي 61.04% منهم عن رضاهم النسبي في حين وصلت نسبة غير الراضين 12.34%.

أما على مستوى العلاقة التي تربط بين مختلف الفاعلين انطلاقا من نظرة الساكنة إليها فنجد أن حوالي 51.95% من المستجوبين يقولون إنها تتسم بالتنافر، بينما عبر 42.21% منهم بالانسجام، في الوقت الذي لم تتعدى نسبة الذين يرون أن هناك تداخل 5.84%. وموازاة مع ذلك، لا يفوتنا أن نذكر أن نسبة مهمة من المستجوبين عبروا على أن تدخلات الفاعلين تتسم بالتنافر، وهو ما يستدعي معه طرح مجموعة من التساؤلات حول مصير التنمية المحلية في مثل هذا الوضع، علما أن من أهم مرتكزات التنمية المحلية، هي الشراكة بين مختلف الفاعلين على مستوى التراب أو المجال المراد تنميته، وكيف يمكن وضع برامج تنموية التي تستدعي التنسيق والتواصل الدائم.

ثالثا: تقييم السكان لوضعية مختلف المرافق والتجهيزات العمومية بالجماعة

سنعمل انطلاقا من هذا العنصر التعرف على تقييم السكان لمختلف البنيات والمرافق بالجماعة. انطلاقا من التعرف على وضعية النسيج الحضري ومختلف الشبكات الحيوية، منها الشبكة الطرقية الإنارة العمومية والصرف الصحي... كما سنقوم بتسليط الضوء على الوضعية البيئية بالجماعة، وذلك من خلال تقييم الساكنة لها.

1- وضعية النسيج العمراني

نرمي من خلال إدراج هذه الفقرة إلى معرفة نظرة الساكنة لهذا النسيج، وقد جاءت النتائج تماشيا مع الوضع السائد بحيث عبر حوالي 85.05% من المستجوبين بأنه شبه منظم وهذا ينطبق على بعض التجمعات السكنية بالمركز، رغم أنها أيضا لم ترقى إلى المستوى الذي يجعل منها نسيجا حضريا ذو مقومات عمرانية واضحة المعالم.

فباستثناء تجزئة النهضة وبعض الأحياء بالمركز، نجد أغلب الأحياء الأخرى يغلب عليها الطابع العشوائي، حيث عبر حوالي 13.64% من مجموع المستجوبين بعشوائية النسيج العمراني، وهذه النسبة لها ما يبررها في واقع النسيج العمراني للمنطقة، والتي تعرف توسعا عمرانيا سريعا في ظل غياب احترام مختلف وثائق التعمير.

وللاشارة فإن مسألة التخطيط والمد العمراني بالجماعة بصفة عامة والمركز بصفة خاصة، لم تحظ بعناية تذكر، فكل عمليات التعمير كانت تتم ولازالت دون تخطيط ودون مراقبة، باستثناء ما يتم في التجزئة الوحيدة (تجزئة النهضة). ومن ثم، لا يمكن الحديث عن وثائق التعمير لحد الآن، اللهم ما يتعلق بتصميم التهيئة للمركز الذي من المنتظر أن يعمل نسبيا على تنظيم المجال العمراني بالمركز.

2- تقييم السكان لوضعية البنيات التحتية الأساسية

تشير المؤشرات التي استقيناها من نتائج العمل الميداني، إلى تدهور مستوى المرافق والبنيات في الجماعة، التي أصبحت عاجزة بسبب محدودية إمكانياتها المادية -عن مسايرة الوثيرة المتزايدة للنمو الديموغرافي والعمراني السريع، التي يشهدها مجالها الترابي. ومن بين هذه المؤشرات تدهور ومحدودية الشبكة الطرقية على مستوى الجماعة فضلاً عن طابعها الانتقائي. كما أن وضعية شبكة التطهير السائل تبقى جد متردية ولا ترقى إلى مستوى وحجم الجماعة.

إجمالاً فما عبرت عنه الساكنة، يوضح بشكل جلي الحالة التي وصلت إليها وضعية هذا المرفق الحيوي، الذي يعتبر اللبنة الأولى للاستثمار وال جذب السياحي. كما تؤكد هذه النتائج كذلك العمل الجبار الذي ينتظر المسؤولين على تدبير شؤون الجماعة.

وهذا يجعلنا نتساءل عن انتظارات الساكنة من أجل النهوض بالوضع التنموي للمنطقة؟ وهذا ما سنتعرف عليه في المحور التالي بتفصيل.

رابعاً: انتظارات ساكنة الجماعة في الميادين التنموية

1- انتظارات الساكنة في الميدان الاقتصادي

في محاولة منا للتعرف على انتظارات الساكنة في الميدان الاقتصادي فقد عملنا على اقتراح مجموعة من الاختيارات منها ما استقيناه من المخطط الجماعي للتنمية وأخرى تظل مجرد اقتراحات، وطلبنا من الساكنة المستهدفة ترتيبهما حسب الأولوية التي يرون أن بإمكانها خلق تنمية اقتصادية، وسنحاول وضع تصور عام لهذا الميدان.

يتضح لنا من خلال الاقتراح الأول المتمثل في تشجيع الاستثمار في الميدان السياحي فهو الذي حضي بنسبة أعلى من حيث أولويته في نظر الساكنة حيث أن 72.73% (من مجموع النتائج الخاصة بالميدان السياحي) من المستجوبين يضعونه على قائمة القطاعات التي بإمكانها المساهمة في تنمية المنطقة

وقد اتضح لنا أن ميدان السياحة هو القطاع الذي ترى فيه الساكنة مخرجا للوضع التنموي الراهن، فكما سبقت الإشارة من قبل فإن المجال المدروس يتوفر على مؤهلات طبيعية مهمة ومتنوعة قلما نجدها مجتمعة في المناطق الأخرى، التي ستساهم لا محالة في التنمية المحلية من بينها الموقع المتميز للمنطقة، فهي تتميز بجو صحي أهلها لإقامة مستشفى الأمراض الصدرية، إلى جانب توفرها على كتلة جبلية ذات تكوينات كلسية، والتي تسمح ببروز مجموعة من نقط الماء... ورغم كونها تتوفر على مؤهلات سياحية واعدة إلا أن ضعف وقلة المرافق السياحية وغياب المشاريع السياحية بالمنطقة يعيق تطور هذا القطاع الواعد.

2- انتظارات الساكنة في ميدان التعمير: تنحو أكثر نحو المصادقة على تصميم التهئية

لقد تبين لنا أن نسبة 89.61% من المستجوبين تعطي الأولوية للمقترح المتعلق بالمصادقة على تصميم التهئية، ويعزى هذا الاهتمام إلى كون تصميم التهئية يحمل في طياته مجموعة من الأهداف ذات الطبيعة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية، فالأهداف الصحية والبيئية أصبحت تفرض ذاتها في سياسة التعمير حيث من هنا تأتي أهمية شبكات الطرق والماء الصالح للشرب وقنوات الصرف الصحي...

وجدير بالإشارة بعد التعرف على التصور العام للساكنة لهذا الميدان، مدى الوعي الذي أبدته فيما يخص هذا المجال، مما يحتم على المسؤولين ضرورة التدخل من أجل إيجاد الحلول التي بإمكانها إخراج هذا القطاع الحيوي من العشوائية، وهذا لن يتأتى من وجهة نظرنا الخاصة، إلا من خلال احترام القوانين المنظمة لميدان التعمير وتعديل بعضها ليساير التوسع العمراني السريع الذي تشهده الجماعة واحترام خصوصيات المنطقة في كل التدخلات.

3- الساكنة وانتظاراتها في الميدان البيئي: تميل أكثر نحو إيجاد حلول ناجعة لتجاوز معضلة شبكة الصرف الصحي

في ظل المشاكل التي تعاني منها ساكنة الجماعة من جراء انعدام شبكة التطهير السائل ذات مواصفات تراعي الحفاظ على جودة البيئة، حيث نجد أن الساكنة المرتبطة بشبكة التطهير السائل لا تتجاوز 58.62% وجلها موجودة بالمركز ومحيطه وبعض المنازل بدوار تمزقت السفلى، وهي في معظمها شبكة مهترئة كما أشرنا إليها سابقا، وباقي المنازل تصرف المياه العادمة بطرق تقليدية إما في الحفر أو عبر السواقي، الشيء الذي يؤدي إلى تلوث الموارد المائية سواء منها السطحية أو الجوفية، وينعكس ذلك سلبا على المجال الزراعي بالمنطقة.

وقد اتضح لنا أن المقترح المتعلق بدعم وتوسيع قنوات الصرف الصحي، يأتي على رأس الأولويات التي سطرناها في هذا الميدان، هذه الأهمية التي أولتها الساكنة لهذا المقترح لم تأتي عن فراغ، فالتأثيرات السلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان، حتمت على هذا المقترح أن يكون على رأس أولويات الساكنة في ميدان البيئة، ومرد هذا الاهتمام إلى المشاكل التي تعرفها هذه الشبكة كما أوردناها سابقاً، خاصة أنه أثار انتباهنا تلك الشبكة المكشوفة التي تمر بمحاذاة المنازل وتخترق حقول زراعية، الشيء الذي يمكن أن يخلف أضرار بيئية على الإنسان والحيوان وعلى المحاصيل الفلاحية على حد سواء. وهذه الشبكة المتردية لا تغطي سوى 58.62% وجلها موجودة بالمركز ومحيطه. في حين تبقى الدواوير التابعة تعتمد لسد الفراغ على نظام الحفر، مما ينتج عنه تلوث الفرشة الباطنية...

4- انتظارات الساكنة في ميدان البنيات التحتية: تنصدها توسيع شبكة الربط بالماء الصالح للشرب

ليس بغريب على أحد الدور الطلائعي الذي أصبحت تلعبه البنيات التحتية في التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص، فأي مجال لا تتوفر أو تنعدم فيه البنيات التحتية الضرورية يبقى خارج تغطية أي مبادرة تنموية، فطريق التنمية يمر عبر هذه المرافق. وبغية معرفة انتظارات الساكنة المحلية في هذا المجال عملنا على وضع مجموعة من الاختيارات، التي تعتبر من وجهة نظرنا الركيزة الأولى التي يمكن أن تتبنى عليها أية إستراتيجية تنموية. ويبقى الهدف من هذه المحاولة هو التعرف على أولويات الساكنة في هذا المجال. عموماً فالنتائج المحصل عليها تتم عن مدى الخصائص الكبير الذي يعرفه هذا الميدان، مما يحتم على المسؤولين القائمين على الشأن المحلي، باتخاذ التدابير الناجعة من أجل ضمان توفير مثل هذه المرافق، وذلك تماشياً مع الأولويات التي سطرته الساكنة.

وعلى ضوء ما سلف، نتساءل عن دور مختلف الفاعلين في المسلسل التنموي، وما هي مكانة انتظارات الساكنة في تدخلاتهم؟

المبحث الثالث: تدخلات الفاعلين في التنمية المحلية بدار بن قريش

إن المشروع التنموي الحداثي لا بد له من استراتيجية خاصة تتسجم وروح التطلعات والآمال التي تعقدها الساكنة، مشروع يراعي المتطلبات والحاجيات الراهنة وينطلق من تشخيص دقيق للمؤهلات والاكراهات المرتبطة بالمجال المعني، ولا تستقيم منهجية العمل إلا بتحديد الحاجيات ذات الأولوية التي تتماشى والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة.

ومسار التنمية يستوجب بالدرجة الأولى توفير الشروط المناسبة للعمل المشترك بين الساكنة-كمحور أساسي في التنمية المحلية-والفاعلين المحليين المسؤولين عن تدبير الشأن المحلي والتخطيط الجماعي، الذي أصبح اليوم عنصرا أساسيا يكرس دور الجماعة ضمن المنظومة المؤسسية لبلادنا. فإذا كان المجلس الجماعي هو الفاعل الأساسي والمسؤول الأول عن تدبير الشؤون المحلية بعلاقة مباشرة مع ظروف عيش الساكنة، فإنه غالبا يظل تراب الجماعة مجال تدخل عدة فاعلين، ويكون موضع عدة أعمال ومشاريع وبرامج، لاسيما تلك التي تقوم بها مصالح الدولة والمؤسسات العمومية التي بحكم صلاحيتها ومجالات عملها المتعددة، تعد برامج وتبادر بطرح مشاريع وتعتمد أدوات التخطيط والتدخل. "وتعتبر مصالح الدولة والمؤسسات العمومية من بين المرتكزات المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تقدمه من خدمات للمواطنين، وبما تتجزه من برامج ومنجزات في شتى المجالات وهي شأنها شأن الجماعات المحلية فيما يتعلق بالتنمية، حيث تلعب دورها كفاعل اقتصادي واجتماعي من خلال تدخلاتها المتعددة سواء في تنظيم المجال، السكني، الماء والكهرباء، الفلاحة، السياحة..."

إذن على ضوء ما سلف، ما هو مصير الانتظارات التنموية الحقيقية للساكنة المحلية، في أجندة الفاعلين العموميين؟ وما مدى قدرة الجماعة المحلية بالمجال المدروس على تحقيق النجاح المنشود في مسارها التنموي بما هو متاح لها من إمكانيات؟

إن أي محاولة للإجابة على هذه الأسئلة المطروحة يتطلب منا الأمر معرفة دور وموقع كل فاعل في المنظومة التنموية المحلية ببقرش، على ضوء تدخلاته في الميدان، والاختصاصات الممنوحة له.

المطلب الأول: الفاعلين العموميين والرهان التنموي

تستأثر تدخلات الفاعلين في الميدان التنموي اهتمام العديد من الباحثين، ونقصد بالفاعلين التنمويين كل شخص أو مؤسسة تسعى إلى تحريك المسلسل التنموي الذي يمر من عدة مراحل. وتماشيا مع ذلك، ومن أجل معرفة وفهم هؤلاء الفاعلين وتدخلاتهم في مجالنا المدروس سنعمل على التطرق لمختلف الفاعلين المتدخلين في المجال سواء العموميين والممثلين في الهياكل الممثلة للسلطات المركزية ولللامركزية، وأوالفاعلين الغير العموميين من جمعيات محلية وأجنبية...، من خلال تدخلاتهم في الميدان التنموي بين البرامج المسطرة كمشاريع، وتلك التي تم تنفيذها في الميدان.

أولاً: المجلس الجماعي: المسؤول الأساسي عن تدبير الشأن المحلي

يمكن القول، أن المجلس الجماعي لجماعة دار بنقريش يلعب دوراً ريادياً في إعداد وتهيئة المجال الترابي للجماعة. غير أن الإمكانيات الذاتية المتاحة للجماعة تحول دون القيام بعدة مشاريع تنموية تخدم المصالح العامة للساكنة.

1- انشغالات المجلس تتجه أكثر نحو تنمية ميزانية الجماعة

يتبين من خلال متابعتنا لمحاضر الجلسات خلال العشر سنوات الأخيرة، للفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2013. أن نسب كبيرة من النقاط التي يتم التداول فيها خصصت أغلبها لدراسة الحساب الإداري وبرمجة الفائض والمصادقة عليه، وكذا تحويل إعمادات من فصل إلى فصل، هذا الانشغال غالب ما يكون على حساب إهمال الجانب التنموي الذي لا يتمثل سوى في بعض المقررات، التي يبقى أمر تفعيلها على أرض الواقع رهين بمدى توفر الاعتمادات المالية.

وعلى مستوى عدد النقاط المدرجة بمحاضر الجلسات خلال نفس الفترة، فقد بلغت 234 نقطة، موزعة بين عدة مواضيع (انظر الجدول رقم 01).

الجدول رقم 01: جرد للنقاط المدرجة في محاضر جلسات المجلس الجماعي لجماعة دار بنقريش بين سنتي 2004 و 2013

موضوع النقطة	العدد	%
ميزانية الجماعة	28	12,0
تحويل الاعتمادات	27	11,53
انتخابات وتعيينات	20	8,6
النقل وتهيئة الطرق والمسالك	18	7,69
الماء	14	6,0
أشغال ثقافية ورياضية	12	5,12
الحساب الإداري	11	4,70
الغطاء الغابوي	9	3,84
التعليم ومحاربة الأمية	8	3,41
البناء والسكن	8	3,41
محاضر الجلسات	8	3,41

التنمية المحلية بين انتظارات الساكنة وتدخلات الفاعلين بالجماعة الترابية دار بن قريش، إقليم تطوان (المغرب)

3,0	7	اتفاقيات وشراكات
3,0	7	الصحة
2,56	6	المقالع
2,56	6	جبايات ورسوم
2,56	6	الكهرباء
2,56	6	السوق
3,0	7	مخططات وتصاميم
2,13	5	جمعيات وتعاونيات
1,70	4	البيئة
1,70	4	احتلال الملك الجماعي
1,28	3	الأمن
0,85	2	الطرود البريدية
0,85	2	أشغال فنية
0,85	2	أشغال تخص المجزرة الجماعية
0,85	2	مجموعة الجماعات المحلية
0,42	1	المقابر
0,42	1	تقوية الأراضي
100	234	المجموع

المصدر: جرد شخصي لمحاضر جلسات الجماعة الترابية دار بن قريش بين سنتي 2004 و 2013.

يتضح من خلال جرد النقاط الواردة في جداول الأعمال خلال السنوات العشر الأخيرة أن التداول يتم في مواضيع جد متعددة ومتفاوتة من حيث الكم والنوع ويأتي على رأس انشغالات المجلس الجماعي الميزانية التي تهتم الجماعة لضمان السير الوظيفي لها، وتتم دراسة الميزانية والمصادقة عليها من طرف المجلس. كما وردة مجموعة من النقاط حول طلبات للتخصيص الخصوصي يمكن من فتح اعتمادات قصد ضخ سيولة توجه تارة للتسيير وأخرى لأعمال التجهيز وكذا تحويل اعتمادات من فصل إلى فصل آخر وذلك بنسبة تصل 11,53 % من حجم النقاط الواردة في المحاضر ككل، تليه الانتخابات والتعيينات سواء تلك المتعلقة بتعيين الأعضاء وتخصص كل عضو داخل المجلس أو تلك التي تهتم بتعيين فرد للدفاع عن مصالح الجماعة على المستوى الإقليمي بنسبة 8,6 %.

أما فيما يخص النقل وتهيئة الطرق والمسالك فقد ذكرت 18 نقطة تصب في هذا الموضوع بما نسبته 7,69 % خاصة وأن جل الطرق المجهزة تقتصر على مركز الجماعة، بالإضافة إلى دراسة وضعية بعض الطرق والمسالك الثانوية كتجهيزات أساسية لتحسين الولوجية داخل وخارج الجماعة.

وقد نال قطاع المياه نصيبا مهما من حجم التداول (6 %) تم خلاله تدارس مشكل ربط المساكن بهذه المادة الحيوية خاصة بعض الدواوير التي تعاني نقصا في هذا المعطى والتي يصل عددها إلى أربعة دواوير.

وتأتي بعد ذلك بعض الأشغال الثقافية والرياضية المتعلقة بتجهيز وتسيير أو إحداث بعض المركبات والنوادي كالنادي النسوي لدوار بوخلاد، إذ رافق ذلك إرسال مجموعة من الطلبات للمجلس الجماعي للتداول في هذا الموضوع وتأطيره بموجب شراكات بين كل من الجماعة وجمعيات أخرى تضطلع بالتنمية والتهيئة وقد بلغت نسبة التداول في هذه المواضيع 5,12 %.

أما الحساب الإداري فتتم دراسته بمعدل مرة كل سنة لتحديد حجم المداخل والمصاريف والمصادقة عليها من طرف الأعضاء.

أما موضوع الغطاء الغابوي فتدور النقاشات فيه عادة حول بيع المنتج الغابوي وعمليات التشجير التي تروم المحافظة وتنمين هذا المورد بنسبة 3,9 %.

وقد نالت المواضيع المتعلقة بالمرافق العمومية الأساسية حصة ضعيفة من حجم الاهتمام تتراوح بين 3% و 3,4 % بالنسبة للصحة والتعليم والسكن وكذلك بالنسبة للاتفاقيات والشركات حول التنمية بصفة عامة والتي ترد في كل المحاضر غالبا، ويتم إعادة تلاوة هذه المحاضر في الدورات التي تلي خاصة في السنوات الأولى من العقد الذي تم جردها بنسبة 3,4 %.

أما باقي المواضيع التي تمت دراستها تتراوح نسبها من 0,4 % إلى 2,6 % بتفاوتات ضعيفة رغم أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالربط بشبكة الكهرباء وإحداث أسواق بالجماعة، سواء للمواشي أو المنتجات الزراعية خاصة إذا علمنا أن الجماعة تحتوي على سوق لا يرقى للمستوى، نظرا لحجمه الصغير بحيث يمتد على جنبات الطريق الرابطة بين مقر الجماعة والقيادة فقط، وقد تم التداول في اقتناء أرض لإنجاز هذا السوق لكن دون تقدم ملموس. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة تعرف وجود مقالع بدوار تمزقت تساهم في بعض الأضرار البيئية، كما أن عدد النقاط التي تناولت موضوع النفايات لا تتجاوز 3 نقاط الشيء الذي يبين التغيب الواضح للبعد البيئي.

2- ضعف ومحدودية الموارد المالية يؤثر على منجزات الجماعة

من خلال اطلاعنا على الحسابات الإدارية لجماعة دار بن قريش، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2003 و 2013، اتضح لنا وبالملموس أن الحساب الإداري للجماعة، عرف تطورا وتراجعا من سنة إلى أخرى. فقد بلغت المداخل المقبوضة خلال السنة المالية 2003 ما مجموعه 2 066 186,74 درهم. في حين وصلت إلى 5 210 156,7 درهم في سنة 2008، لتتراجع فيما بعد إلى 4 006 657,73 درهم خلال سنة 2013 (انظر الجدول رقم 02).

الجدول رقم 02: تطور مداخل ومصاريف التسيير والتجهيز بجماعة دار بن قريش بين سنتي 2003 و 2013 (بالدرهم)

موضوع النقطة	العدد	%
ميزانية الجماعة	28	12,0
تحويل الاعتمادات	27	11,53
انتخابات وتعيينات	20	8,6
النقل وتهيئة الطرق والمسالك	18	7,69
الماء	14	6,0
أشغال ثقافية ورياضية	12	5,12
الحساب الإداري	11	4,70
الغطاء الغابوي	9	3,84
التعليم ومحاربة الأمية	8	3,41
البناء والسكن	8	3,41
محاضر الجلسات	8	3,41
اتفاقيات وشراكات	7	3,0
الصحة	7	3,0
المقالع	6	2,56
جبايات ورسوم	6	2,56
الكهرباء	6	2,56
السوق	6	2,56
مخططات وتصاميم	7	3,0
جمعيات وتعاونيات	5	2,13

التنمية المحلية بين انتظارات الساكنة وتدخلات الفاعلين بالجماعة الترابية دار بن قريش، إقليم تطوان (المغرب)

1,70	4	البيئة
1,70	4	احتلال الملك الجماعي
1,28	3	الأمن
0,85	2	الطرود البريدية
0,85	2	أشغال فنية
0,85	2	أشغال تخص المجزرة الجماعية
0,85	2	مجموعة الجماعات المحلية
0,42	1	المقابر
0,42	1	تفويت الأراضي
100	234	المجموع

المصدر: جرد شخصي لمحاضر جلسات جماعة دار بن قريش بين سنتي 2004 و 2013.

يتضح من خلال جرد النقاط الواردة في جداول الأعمال خلال السنوات العشر الأخيرة أن التداول يتم في مواضيع جد متعددة ومتفاوتة من حيث الكم والنوع ويأتي على رأس انشغالات المجلس الجماعي الميزانية التي تهم الجماعة لضمان السير الوظيفي لها، وتتم دراسة الميزانية والمصادقة عليها من طرف المجلس. كما وردة مجموعة من النقاط حول طلبات للتخصيص الخصوصي يمكن من فتح اعتمادات قصد ضخ سيولة توجه تارة للتسيير وأخرى لأعمال التجهيز وكذا تحويل اعتمادات من فصل إلى فصل آخر وذلك بنسبة تصل 11,53 % من حجم النقاط الواردة في المحاضر ككل، تليه الانتخابات والتعيينات سواء تلك المتعلقة بتعيين الأعضاء وتخصص كل عضو داخل المجلس أو تلك التي تهم تعيين فرد للدفاع عن مصالح الجماعة على المستوى الإقليمي بنسبة 8,6 %.

أما فيما يخص النقل وتهيئة الطرق والمسالك فقد ذكرت 18 نقطة تصب في هذا الموضوع بما نسبته 7,69 % خاصة وأن جل الطرق المجهزة تقتصر على مركز الجماعة، بالإضافة إلى دراسة وضعية بعض الطرق والمسالك الثانوية كتجهيزات أساسية لتحسين الولوجية داخل وخارج الجماعة.

وقد نال قطاع المياه نصيبا مهما من حجم التداول (6 %) تم خلاله تدارس مشكل ربط المساكن بهذه المادة الحيوية خاصة بعض الدواوير التي تعاني نقصا في هذا المعطى والتي يصل عددها إلى أربعة دواوير.

وتأتي بعد ذلك بعض الأشغال الثقافية والرياضية المتعلقة بتجهيز وتسيير أو إحداث بعض المركبات والنوادي كالنادي النسوي لدوار بوخلاد، إذ رافق ذلك إرسال مجموعة من الطلبات للمجلس الجماعي

للتداول في هذا الموضوع وتأطيره بموجب شراكات بين كل من الجماعة وجمعيات أخرى تضطلع بالتنمية والتهيئة وقد بلغت نسبة التداول في هذه المواضيع 5,12 %.

أما الحساب الإداري فتتم دراسته بمعدل مرة كل سنة لتحديد حجم المداخل والمصاريف والمصادقة عليها من طرف الأعضاء.

أما موضوع الغطاء الغابوي فتدور النقاشات فيه عادة حول بيع المنتج الغابوي وعمليات التشجير التي تروم المحافظة وتنمين هذا المورد بنسبة 3,9 %.

وقد نالت المواضيع المتعلقة بالمرافق العمومية الأساسية حصة ضعيفة من حجم الاهتمام تتراوح بين 3% و 3,4 % بالنسبة للصحة والتعليم والسكن وكذلك بالنسبة للاتفاقيات والشركات حول التنمية بصفة عامة والتي ترد في كل المحاضر غالبا، ويتم إعادة تلاوة هذه المحاضر في الدورات التي تلي خاصة في السنوات الأولى من العقد الذي تم جردها بنسبة 3,4 %.

أما باقي المواضيع التي تمت دراستها تتراوح نسبها من 0,4 % إلى 2,6 % بتفاوتات ضعيفة رغم أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالربط بشبكة الكهرباء وإحداث أسواق بالجماعة، سواء للمواشي أو المنتجات الزراعية خاصة إذا علمنا أن الجماعة تحتوي على سوق لا يرقى للمستوى، نظرا لحجمه الصغير بحيث يمتد على جنبات الطريق الرابطة بين مقر الجماعة والقيادة فقط، وقد تم التداول في اقتناء أرض لإنجاز هذا السوق لكن دون تقدم ملموس. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة تعرف وجود مقالع بدوار تمزقت تساهم في بعض الأضرار البيئية، كما أن عدد النقاط التي تناولت موضوع النفايات لا تتجاوز 3 نقاط الشيء الذي يبين التغيب الواضح للبعد البيئي.

3- ضعف ومحدودية الموارد المالية يؤثر على منجزات الجماعة

من خلال اطلاعنا على الحسابات الإدارية لجماعة دار بن قريش، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2003 و 2013، اتضح لنا وبالملموس أن الحساب الإداري للجماعة، عرف تطورا وتراجعا من سنة إلى أخرى. فقد بلغت المداخل المقبوضة خلال السنة المالية 2003 ما مجموعه 2 066 186,74 دراهم. في حين وصلت إلى 5 210 156,7 درهم في سنة 2008، لتتراجع فيما بعد إلى 4 006 657,73 دراهم خلال سنة 2013.

وكتمة لمتضمن ما أوردناه أعلاه، يتبين أن تطور مداخل الجماعة تعرف تنذب واضح، فبالنسبة للجزء الخاص بالتسيير خلال السنوات الثلاثة الأولى 2003-2004-2005، نجد أن مجموع المداخل

المقبوضة عرف تطورا نسبيا بلغ فيها سنة 2003 ما مجموعه 2 066 186,74 دراهم، ليرتفع هذا الرقم إلى 3 959 342,69 دراهم سنة 2005، ثم تراجع خلال السنتين الموالتين 2006 و 2007، وبعد هذا التراجع عرفت مداخل الجماعة انتعاش خلال سنة 2008 حيث بلغت المداخل أذاك 5 210 156,70 دراهم، ويعزى هذا الانتعاش إلى بيع منتج الملك الغابوي بالإضافة إلى عائدات المقالع. وموازة مع المداخل المقبوضة بالنسبة للجزء الخاص بالتسيير، فإن مصاريف هذا الجزء شهدت بدورها تذبذبا واضحا، وما يلفت الانتباه، تسجيل نفس الرقم تقريبا خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2007، حيث نجد أن المداخل المقبوضة هي نفسها التي صرفت في هذا الجزء.

أما بالنسبة للمداخل المقبوضة الخاصة بالتجهيز؛ فقد عرفت تطورا ملموسا خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 770 449,19 دراهم سنة 2003 إلى 5 768 482,22 دراهم سنة 2013. وهو نفس المسار التطوري الذي سجلته المصاريف بالنسبة للجزء الخاص بالتجهيز.

4- تدخلات الجماعة في المجال التنموي لمجالها الترابي

تعتبر الجماعة القروية لدار بنقريش أحد الشركاء والفاعلين الأساسيين في المجال التنموي لمجال ترابها، فهي التي تشرف على تدبير بعض المرافق الحيوية، خاصة التطهير الصلب والإنارة العمومية، كما تسهر كذلك على تسيير الماء الصالح للشرب.

وبغية معرفة أهم تدخلات الجماعة في المجال التنموي لمجال ترابها، كان لزاما علينا في البداية الخوض في ثانيا متضمنات الحسابات الإدارية لكونها حجر الزاوية، وبعد القراءة التي قمنا بها لبعض الحسابات الإدارية، فقد مكنتنا من أخذ صورة واضحة عن الوضعية المالية ومؤشراتها، وكذا عن مدى قدرة الجماعة على إنجاز مجموعة من التجهيزات الأساسية، انطلاقا من المداخل المخصصة لقسم التجهيز.

5- استفادة من الربط بالكهرباء شبه معممة لدواوير الجماعة

استفادة الجماعة بنسبة كبيرة من هذا البرنامج. ويتضح أن أغلبية الساكنة مزودة بالكهرباء حيث تصل النسبة إلى 89 % وأعلى نسبة توجد بالمركز إذ تصل إلى 99.94 %، وتصل نسبة ربط المنازل بشبكة الكهرباء إلى 91.44 % الشيء الذي يعني أن جل الكوامين مزودة بالكهرباء، باستثناء بعض الكوامين بدوار بوخلاد ودار الخياط وتمزقت ودار أسنوس بصفة مشتتة.

6- تزويد الجماعة بالماء الصالح للشرب في إطار البرنامج العام لتزويد الوسط القروي بالماء

استفاد الجماعة القروية المدروسة من البرنامج العام لتزويد الوسط القروي بالماء (PAGER)، برنامج خاص لتدارك النقص في تزويد البوادي بالماء الشروب والإسراع في تنفيذه. انطلق هذا البرنامج سنة 1995، ويمكن من رفع معدل التزويد إلى 60 % سنة 2004، في حين لم يكن هذا المعدل يتجاوز نسبة 14 % سنة 1995. وقد كان هذا البرنامج نموذجا للتجديد مثالي في مجال التمويل التشاركي، وذلك بتدخل كل من الدولة والجماعات المحلية والمستعملين.

7- التطهير السائل والصلب، عشوائية الأول وانتقائية الثاني

تعتبر شبكات التطهير السائل والصلب عناصر أساسية لتجهيزات النظافة ولها دور كبير في تحسين ظروف العيش والبيئة الصحية وراحة الساكنة. وفيما يخص المجال المدروس فإن المتجول به سيلفت انتباهه من دون شك أمرين اثنين هما العشوائية التي تعرفها شبكات الصرف الصحي من جهة، وانتقائية خدمة تدبير النفايات الصلبة الذي يقتصر فقط على المركز ومشارف الطريق الوطنية رقم 2. ووجبت الإشارة هنا إلى أن جماعة دار بنقريش تعتبر من الجماعات المحظوظة في هذا المجال (تدبير النفايات) حيث استفاد من مشروع: " تحسين جودة وفعالية تدبير النفايات الصلبة لفائدة 1250 أسرة بمركز بنقريش"، والذي كان من نتائجه: إعداد مخطط استراتيجي لتدبير النفايات الصلبة بمركز بنقريش بطريقة تشاركية، وبهذا تكون جماعة دار بنقريش أول جماعة قروية تتوفر على مخطط استراتيجي لتدبير النفايات. ورغم انتقائية هذا البرنامج الذي يقتصر فقط على المركز، يبدو أن له حلول واعدة في المستقبل بتعميمه على باقي الدواوير.

وفيما يخص التطهير السائل، يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 33، أن المركز هو الوحيد الذي تتوفر على شبكة الصرف الصحي، أما باقي المناطق فيلاحظ انعدام وجود أية شبكة وهذا راجع إلى الطبيعة القروية للمنطقة والشتات الذي يميز الكوامين عبر تراب الجماعة، حيث أن باقي الكوامين تعتمد على استعمال نظام الحفر، باستثناء تمزقت السفلى، والتي بلغت نسبة الربط بشبكة التطهير السائل بها 95% وهذا راجع إلى كونها تستفيد من الخدمات المقدمة من طرف شركة أمانديس لقربها من مدينة تطوان. وفي هذا الصدد، فقد تم إدراج مشروع تعميم قنوات التطهير السائل وإحداث محطات المعالجة وذلك في إطار المشاريع المنبثقة عن المخطط الجماعي للتنمية.

خاتمة:

محمل قول ما ورد في هذا الفصل يمكن تلخيص أفكاره فيما يأتي:

إجمالاً فتدخلات الفاعلين العموميين، والتي تتجلى بالأساس في تدخلات الجماعة الترابية دار بنقريش باعتبارها الفاعل الأساسي في الميدان التنموي، في مجال دراستنا، بحيث هي المشرفة على تدبير جل المرافق الحيوية بالجماعة، فرغم الخصائص الحاصل على مستوى الموارد المالية الحالية، إلا أن الوضعية الحالية، يمكن اعتبارها أحسن حالا من بعض الجماعات التي تعرف نفس الوضع، فعلى الرغم من محدودية إمكانياتها المادية، التي أشرنا إليها آنفاً، نجدها تقوم بمجهودات مكثفة في سبيل تمكين السكان من مختلف التجهيزات والمرافق العمومية، سواء عن طريق إمكانياتها الذاتية، أو من خلال عقد اتفاقيات شراكة مع مجموعة من الفاعلين التنمويين. وإلى جانب تدخلات الجماعة المحلية، في الميدان التنموي لمجالها الترابي، نجد تدخلات أخرى لا تقل أهمية عن تدخلات الأولى -الجماعة المحلية-يتعلق الأمر بالمديرية الإقليمية للتجهيز والنقل ودورها في فك العزلة عن المجال المدروس من خلال شق بعض الطرقات، بالرغم من محدوديتها وعدم استفادة جل تراب الجماعة منها. أما على مستوى تدخلات المديرية الإقليمية للفلاحة، فيتضح من خلال ما أوردناه، أن تدخلاتها التنموية ركزت بالأساس على تطوير قطاع النحل من جهة، وعلى التهيئة الهيدروفلاحية للدائرة السقوية لمحجرات اجراس من جهة ثانية في إطار مخطط المغرب الأخضر. وتبقى تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمجالنا المدروس جد مهمة لمساهمتها في بعض المشاريع التنموية بالجماعة.

قائمة المصادر والمراجع:**أولاً: النصوص القانونية**

- الجماعة الجماعة الترابية دار بنقريش ووكالة إنعاش وتنمية الشمال وجمعية تاركة، والمديرية العامة للجماعات المحلية، 2012، " المخطط الجماعي للتنمية لجماعة القروية دار بنقريش".
- الجماعة الجماعة الترابية دار بنقريش، الحسابات الإدارية الخاصة بالسنوات الإحدى عشر الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2013، قسم المالية والميزانية.
- الجماعة الجماعة الترابية دار بنقريش، محاضر الجلسات الخاصة بالسنوات العشر الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2013، مصلحة شؤون المجلس.

ثانياً: الكتب

- فراعي، عبد السلام، (1993)، "التنمية المحلية دوافعها وأقطابها"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق فاس، المغرب.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

- أردة، إلياس، (2014)، "التنمية المحلية بين انتظارات الساكنة وتدخلات الفاعلين بجماعة دار بن قريش"، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، تخصص هندسة التنمية الترابية والحكامة المجالية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب، 220 صفحة.

- القشقاش، نور الدين، (2004): "أثر التمدن على المجالات المجاورة: المقالع الحجرية والمفرغ العمومي بجماعة دار بنقريش إقليم تطوان نموذجا"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب، 98 صفحة.

خامسا: المواقع الإلكترونية

- Site web du Haut Commissariat au Plan : <http://www.hcp.ma>

